

<p>تواريخ البحث</p> <p>تاريخ تقديم البحث : 2024/12/27</p> <p>تاريخ قبول البحث: 2025/2/13</p> <p>تاريخ رفع البحث على الموقع: 2025/3/15</p>	<p>الاستدامة المالية بين تطور الدين العام ومحدودية العوائد الضريبية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي مع إشارة للعراق للمدة (2004-2022)</p> <p>المدرس الدكتور أحمد إبراهيم حسين البجاري الجامعة التقنية الشمالية - الكلية التقنية الإدارية/ الموصل</p> <p>المدرس الدكتور عدي صابور محمد الراشدي جامعة الحمدانية – كلية الإدارة والاقتصاد</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المستخلص :

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والضغط المالي التي تواجهها بلدان العام المتقدمة والنامية على حد سواء فقد أصبحت الاستدامة المالية هدفاً استراتيجياً تسعى الكثير من الحكومات لتحقيقه من أجل ضمان استقرارها الاقتصادي في الأجل الطويل، إذ تتطلب الاستدامة المالية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة مع الحفاظ على مستويات مقبولة وأمنة من الدين العام. إذ يتناول هذا البحث قضية الاستدامة المالية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي مع إشارة للعراق خلال المدة (2004-2022) في ضوء تطور الدين العام ومحدودية العوائد الضريبية واعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية التي تتسم بتذبذب أسعارها مما يؤثر على قدرة الحكومات على تحقيق عوائد مستقرة. ومن أجل تقدير أنموذج الاستدامة المالية فقد تم الاعتماد على اسلوب جمع البيانات (Panel Data) والمستندة إلى البيانات المتوازنة (Balanced Panel Data) وذلك عن طريق الاستعانة بأنموذج البائل الديناميكي (Dynamic Panel ARDL) باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة ("PMG Mean Group Pooled") والمتاحة في برنامج (EViews-13)، وعليه فقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، أن قيمة معامل تصحيح الخطأ قد بلغت (-0.89) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل. كما توصلت النتائج إلى أنه في الأجل الطويل كان المتغير الأكثر تأثيراً في الاستدامة المالية (صافي الموازنة العامة) هو الإيرادات الضريبية وبنسبة (3.466%)، أما في الأجل القصير فكان المتغير الأكثر تأثيراً هو الإنفاق العسكري وبنسبة (2.390%).

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الدين العام، العوائد الضريبية، الإنفاق العسكري، وسط المجموعة المدمجة (PMG).

Financial Sustainability between the Development of Public Debt and Limited Tax Revenues in Some Gulf Cooperation Council Countries with Reference to Iraq for the Period (2004-2022)

Lecturer Dr. Ahmed Ibrahim Hussein Albajjari

Northern Technical University - Technical College of Management/ Mosul

Lecturer Dr. Oday Sabour Mohammed Al-Rashidi

University of Al-Hamdaniya - College of Administration and Economics

Abstract :

In light of the global economic challenges and financial pressures faced by developed and developing countries alike, financial sustainability has become a strategic goal that many governments seek to achieve in order to ensure their economic stability in the long term, as financial sustainability requires achieving a balance between revenues and public expenditures while maintaining levels of acceptable and safe from public debt. This research addresses the issue of financial sustainability in some Gulf Cooperation Council countries with reference to Iraq during the period (2004-2022) in light of the development of public debt, the limited tax revenues, and its heavy dependence on oil revenues, whose prices are characterized by fluctuations, which affects the ability of governments to achieve stable returns. In order to estimate the financial sustainability model, we relied on the Panel Data collection method based on Balanced Panel Data, by using the Dynamic Panel ARDL model using (Mean Group Pooled Estimators "PMG") and available in the program (EViews-13), Accordingly, the research reached a set of conclusions, the most important of which is that the value of the error correction factor reached (-0.89), which is a negative and statistically significant value, and this confirms the validity of the long-term equilibrium relationship. The results also found that in the long term, the most influential variable on financial sustainability (net public budget) was tax revenues, at a rate of (3.466%), while in the short term, the most influential variable was military spending, at a rate of (2.390%).

Keywords: Fiscal Sustainability, Public Debt, Tax Revenues, Military Expenditure, Pooled Mean Group (PMG).

المقدمة:

يعد موضوع الاستدامة المالية من المنهجيات المعتمدة للتعرف على مدى قدرة البلدان المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية من خلال تقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الموازنة العامة، إذ صار موضوع الاستدامة المالية يحظى بمزيد من العناية من قبل الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية باعتبارها مؤشراً لنجاح أو فشل السياسة المالية في البلد ولاسيما في العمل على ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة مقابل احتواء الدين العام كما ويمكن استخدام تحليل الاستدامة المالية كإطار علمي يساعد على تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين المركز المالي والأداء الاقتصادي للبلد لاسيما في قضايا النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي فضلاً عن أنها تعد الأداة التي تساعد صناعات القرار على تحديد طبيعة ونوع الإصلاحات في تعديل هيكلية السياسة المالية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه البلدان المعتمدة على النفط في تحقيق التوازن المالي ويزداد هذا التحدي تعقيداً في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع مستويات الدين العام مقابل انخفاض العوائد الضريبية في تلك البلدان، كما أن التركيز على بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق يعكس واقعاً مشتركاً ولكنه متباين في التعامل مع هذه المشكلة من ناحية ومدى قدرة حكومات هذه البلدان في تحقيق الاستدامة المالية في الأجل الطويل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن البلدان المختارة تعتمد وبشكل مباشر على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لرفد موازنتها العامة من ناحية، كما أن ضعف أجهزتها الضريبية فضلاً عن قلة الوعي الضريبي وانتشار الفساد المالي والإداري من ناحية أخرى وعليه جاءت مشكلة البحث لتجسد التساؤلات الآتية:

1. أن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية من شأنه أن يؤثر وبشكل مباشر على موازنات هذه البلدان وخاصة في ظل غياب الأنشطة الاقتصادية المحققة للنمو الاقتصادي المستدام وبالتالي عدم قدرة حكومات هذه البلدان على التخطيط المالي السليم في الأجل الطويل.

2. أن ضعف الأجهزة الضريبية وانتشار الفساد المالي والإداري وتوسع نطاق حجم الاقتصاد غير الرسمي من شأنه أن يقلل من حجم الإيرادات العامة وبالتالي عدم قدرة حكومات هذه البلدان على تمويل نفقاتها العامة وفوائد واقساط الدين العام وبالتالي عدم قدرة حكومات هذه البلدان على تحقيق الاستدامة المالية.

فرضية البحث:

بناءً على ما جاءت من تساؤلات لمشكلة البحث فقد تم تصميم فرضية رئيسة مفادها أن لمتغيرات البحث المستقلة آثار مباشرة في مؤشر الاستدامة المالية وبالتالي على مدى قدرة حكومات هذه البلدان على تحقيق التوازن المالي، وهذه الآثار تتباين بين الأثر السلبي والايجابي وفي كلا الأجلين القصير والطويل وذلك حسب طبيعة انظمتها الاقتصادية والسياسية ومستوى التقدم في مؤسساتها المالية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الرئيسية في مقدمتها ما يلي:

1. فهم العلاقة بين تطور الدين العام ومحدودية العوائد الضريبية في بلدان العينة خلال مدة البحث.
2. تقييم سياسات الاستدامة المالية التي اعتمدها هذه البلدان خلال مدة البحث.
3. تقديم توصيات لتعزيز الاستدامة المالية في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه بلدان العينة.
4. بناء أنموذج قياسي متقدم من أجل إثبات فرضية تأثر مؤشر الاستدامة المالية بمتغيرات البحث المستقلة وأهمها الدين العام والعوائد الضريبية.

منهج البحث:

يعتمد البحث على أسلوبيين رئيسيين يتمثل الأول بالأسلوب الوصفي؛ والذي يستند إلى المفاهيم والأطر النظرية وبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث. أما الثاني فيتمثل بالأسلوب الكمي أو القياسي؛ والذي يستند إلى طرائق القياس الاقتصادي الحديث وأدواته والمتمثل باعتماد أسلوب جمع البيانات (Panel Data) والمستندة إلى البيانات المتوازنة (Balanced Panel Data) وذلك عن طريق الاستعانة بأنموذج البائل الديناميكي (Dynamic Panel ARDL) باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة ("PMG Mean Group Pooled") والمتاحة في برنامج (EViews-13).

حدود البحث المكانية والزمانية:

بالنسبة لحدود البحث المكانية فيتضمن البحث بعض من بلدان مجلس التعاون الخليجي وهي (السعودية، الكويت، البحرين، سلطنة عمان) مع اشارة الى العراق. أما بالنسبة لحدوده الزمانية فقد تضمن بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (19) عاماً للمدة من (2004-2022)، وبالنسب المئوية جميعها.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد في تجميع بيانات متغيرات البحث على بيانات النشرات الرسمية الصادرة من قبل البنك المركزي العراق (CBI) والبنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).
هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة مباحث، تناول الاول منه الإطار النظري للاستدامة المالية، بينما أهتم الثاني في الإطار النظري للدين العام ومحدودية العوائد الضريبية والدراسات السابقة، أما المبحث الثالث فقد تناول قياس أثر متغيرات البحث في الاستدامة المالية لبعض بلدان مجلس التعاون الخليجي مع إشارة للعراق للمدة (2004-2022).

البحث الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية: يعد مفهوم الاستدامة المالية أحد المصطلحات في السياسة المالية، إذ تعني مدى قدرة الحكومة في الحفاظ على المقدرة المالية بمرور الوقت من أجل المحافظة على الخدمات وتوسيع نطاقها (Fleishe, 2017, 2)، كما يمكن أن تعرف بأنها قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل نفقاتها دون الحاجة إلى زيادات مستمرة في الدين العام أو اللجوء إلى موارد خارجية بشكل يؤدي إلى زيادة الدين الخارجي أو بعبارة أخرى هي مدى قدرة الحكومة في الحفاظ على سياساتها المالية دون أن تتعرض لمخاطر مالية طويلة الأجل قد تؤدي إلى زيادة أزمة الديون العامة، وتعتمد الاستدامة المالية على عدة عوامل مثل نمو الإيرادات العامة بما في ذلك الإيرادات الضريبية مقارنة مع النفقات العامة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة (عبدالله والشمري، 2020، 166).

ثانياً: أهمية الاستدامة المالية: أن الاستدامة المالية ليست مجرد هدف اقتصادي بل هي استراتيجية شاملة لتحقيق توازن بين الحاضر والمستقبل من خلال التخطيط المالي الفعال وتطبيق السياسات المناسبة التي تمكن المجتمعات من ضمان ازدهارها على الأجل الطويل مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتنبع أهمية الاستدامة المالية من خلال تحقيق ما يلي (المشهداني وآخرون، 2023، 6):

1. الاستمرار في النمو الاقتصادي: تحقق الاستدامة المالية استقراراً في الاقتصاد مما يعزز البيئة المناسبة للاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال إدارة الموارد بفعالية وكفاءة عالية يمكن من تعزيز الإنتاجية وتحفيز الابتكار.
2. ضمان استدامة الخدمات العامة: تساهم الاستدامة المالية في ضمان توفير الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية بشكل مستدام دون الحاجة إلى زيادة الاقتراض أو زيادة الأعباء الضريبية.

3. تقليل المخاطر المالية: يساعد التركيز على الاستدامة المالية في تقليل مخاطر العجز المالي والديون المتراكمة التي قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية تؤثر على استقرار المجتمعات.
 4. تعزيز الثقة في الأسواق: تعتبر الإدارة المالية المستدامة عاملاً رئيسياً في تعزيز الثقة بين المستثمرين والأسواق المالية مما يزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية ويدعم الاقتصاد المحلي.
 5. الاستجابة للتحديات البيئية والاجتماعية: تساهم الاستدامة المالية في توجيه الموارد نحو مواجهة التحديات البيئية مثل التغير المناخي وتقديم حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية مما يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ثالثاً: خطوات تحقيق الاستدامة المالية: من أجل الوصول إلى الاستدامة المالية فهناك مجموعة من الخطوات الواجب الالتزام بها من قبل الحكومات وهذه المتطلبات هي الآتي (اليساري والحسناوي، 2019، 336):
1. وضع سياسات مالية متوازنة: تتطلب الاستدامة المالية وضع سياسات تراعي التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة مع التركيز على الحد من الإنفاق غير الضروري وتعزيز مصادر الدخل.
 2. تعزيز الشفافية والمساءلة: إذ تعد الشفافية في إدارة الموارد المالية والمساءلة عن القرارات الاقتصادية تعد من الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية.
 3. تطوير الشراكات مع القطاع الخاص: يساهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في تمويل المشاريع الحيوية وتحقيق التنمية الاقتصادية والمالية المستدامة.
 4. الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار: الاستثمار في الحلول التقنية يعزز كفاءة استخدام الموارد ويقلل من التكاليف مما يدعم تحقيق الاستدامة المالية.
- رابعاً: تشمل أبعاد الاستدامة المالية عدة محاور مترابطة منها (حلبوص، 2022، 292) و (Albana, 2023, 191-193):
- البعد الاقتصادي: والمتمثل في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة وزيادة الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.
1. البعد الاجتماعي: والمتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والخدمات المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية المجتمع والحد من الفقر بين أبناء المجتمع وتحسين مستوى المعيشة بما يتماشى مع الموارد المتاحة.
 2. البعد البيئي: والمتمثل في دعم الأنشطة الاقتصادية التي تساعد في الحفاظ على البيئة وتقليل الآثار الضارة بسبب كثرة الأنشطة المالية والاقتصادية التي تصيب الموارد الطبيعية والعمل على الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة والطاقة المتجددة.
 3. البعد المؤسسي: والمتمثل في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية وتحسين عمل المؤسسات المالية وتطوير السياسات المالية والاستثمارية التي تدعم الاستدامة المالية.
 4. البعد المالي: والمتمثل في العمل على ضمان استقرار الدين العام ومستويات العجز المالي وتعزيز الكفاءة وبناء احتياطات مالية لمواجهة الأزمات المستقبلية.
 5. البعد التقني: والمتمثل في استخدام التكنولوجيا لتعزيز كفاءة الإدارة المالية وتطوير أنظمة معلومات مالية لتحسين التنبؤات في المستقبل من أجل اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.
- وعليه، مما سبق، فإن هذه الأبعاد تعمل بشكل متكامل لضمان الاستدامة المالية مما يؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تلبى احتياجات الوقت الحاضر من دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدين العام ومحدودية العوائد الضريبية

أولاً: مفهوم الدين العام: يعد الدين العام احد مصادر تحصيل الدخل من قبل الدولة إذ يعبر عن إجمالي الأموال التي تقتربها الحكومة سواء أكانت من مصادر داخلية أم خارجية لتغطية العجز في موازنتها أو تمويل مشروعات تنموية، كما ويعد وسيلة أساسية لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة خاصة عندما تكون الإيرادات العامة غير كافية لتلبية الاحتياجات العامة وهناك نوعين من الدين أولهما داخلي، متمثل بالاقتراض من مصادر محلية مثل البنوك الوطنية أو الجمهور أو من خلال إصدار السندات. والثاني خارجي، متمثل بالاقتراض من جهات دولية كالمؤسسات المالية العالمية (البنك وصندوق النقد الدوليين) أو بلدان أخرى (العنزي والليبي، 2024، 274). كما ويشير الدين العام إلى القروض التي تجمعها الحكومة من داخل الدولة أو خارجها، إذ تلجأ الحكومة إلى الدين العام عندما تكون نفقاتها أكثر من إيراداتها، وتقوم بتحصيلها من البنوك والمؤسسات والأفراد بشروط محددة كتابياً بسدادها مع الفوائد التي سيتم سدادها بانتظام وفقاً لشروط القرض. وتقتصر الحكومات لتمويل عملياتها وتنظيم حجم النشاط الإجمالي في الاقتصاد إذ يتضمن الدين العام إصدارات الأوراق المالية القصيرة والطويلة الأجل (Sharma, 2021,7).

ثانياً: الاسباب الهيكلية لتطور الدين العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق

شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق زيادات ملحوظة في الدين العام في الآونة الأخيرة؛ وتعزى هذه الزيادة إلى عدة عوامل رئيسية، أهمها (الأسكوا، 2021، 4-5):

1. غياب السياسة المالية والنقدية الفعالة في تلك البلدان: إذ ان انخفاض اسعار النفط ادى الى تحول الارصدة الرئيسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق الى ارصدة سلبية وهذا ما ادى الى تفاقم العجز في الموازنات العامة في تلك البلدان مما ادى الى زيادة الاقتراض لسد هذا العجز.
 2. تراجع أسعار النفط: إذ يعد النفط المصدر الرئيسي للإيرادات في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي ومنها العراق ومع تذبذب أسعار النفط ستواجه الحكومات نقصاً في التمويل اللازم لسد العجز في موازنتها مما يدفعها للاقتراض وبالتالي زيادة الدين العام.
 3. الأزمات الاقتصادية العالمية: تأثرت اقتصادات هذه البلدان بالأزمات المالية العالمية كالأزمة المالية في عام 2008 وأزمة جائحة كورونا في عام 2020 وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام.
 4. تزايد النفقات العامة: إذ ان التوسع في الإنفاق العام في تلك البلدان على البنية التحتية والخدمات العامة والدعم الاجتماعي ادى إلى زيادة الحاجة في الحصول على تمويل خارجي أو داخلي غير حكومي وبالتالي زيادة الدين العام. اما فيما يخص العراق فان الوضع كان أكثر تعقيداً بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة وهذا ما زاد من التحديات المالية بعد تغير النظام السابق في عام 2003، إذ شهد العراق حالة من التقلبات الأمنية والسياسية التي أثرت بشكل مباشر على قدرته على تحقيق إيرادات كافية وتغطية النفقات العامة مما ادى الى زيادة الدين العام .
- ثالثاً: اثار الدين العام: هناك مجموعة من الاثار للدين العام ، وتنقسم الى مجموعتين هما:
1. الآثار الإيجابية: للدين العام اثار ايجابية تنعكس بشكل كبير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد هذه الاثار تتمثل في الآتي (كاظم ومحمد، 2023، 622):

- ✓ دعم التنمية الاقتصادية: يتيح الدين العام للحكومة تمويل مشاريع كبرى تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي مثل البنية التحتية والتعليم والصحة.
 - ✓ تمويل العجز في الموازنة: يسهم الدين العام هنا في منح الحكومة فرصة لتلبية الاحتياجات العاجلة دون اللجوء إلى زيادة الضرائب.
 - ✓ تحفيز الاقتصاد: يمكن أن يؤدي الدين العام إلى زيادة الإنفاق العام ما يعزز الطلب ويحفز النمو في فترات الركود.
 - ✓ زيادة الاستثمارات العامة: من خلال الدين العام يمكن توفير الأموال لمشاريع طويلة الأجل التي تعود بالنفع على الأجيال المستقبلية.
2. الآثار السلبية: رغم كل الآثار الايجابية التي تم ذكرها للدين العام الا ان له اثار سلبية أكبر إذا لم يتم سداده في الوقت المحدد له ومن هذه الآثار ما يلي (عبيد، 2017، 160):
- ✓ الاخلال بالتوازن الاقتصادي: ان زيادة نسبة الدين العام تؤدي الى الاخلال بالتوازن الاقتصادي بسبب تدخل الدولة بشكل مباشر في الاقتصاد العام.
 - ✓ مخاطر التضخم: إذا اعتمدت الحكومة على الدين الداخلي بشكل كبير فان هذا يؤدي ذلك إلى زيادة طباعة الاوراق النقدية مما يرفع من معدلات التضخم.
 - ✓ خفض التصنيف الائتماني: إذ ان تجاوز الدين العام حدوداً معينة متفق عليها دولياً فان ذلك سيؤدي الى تراجع التصنيف الائتماني للدولة مما يجعل الاقتراض مستقبلاً لهذا البلد أكثر تكلفة.
 - ✓ الضغط على الأجيال المستقبلية: الدين العام إذا لم يدار بشكل صحيح فان الأجيال القادمة سوف تتحمل أعباء سداد القروض وفوائدها.
- رابعاً مفهوم العوائد الضريبية: تعبر العوائد الضريبية عن الإيرادات التي تستحصلها الحكومة من خلال فرض ضرائب مختلفة على الأفراد، والشركات، والأنشطة الاقتصادية الاخرى داخل الدولة إذ تعتبر هذه الإيرادات المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الحكومات لتمويل نفقاتها مثل تقديم الخدمات العامة في المجتمع كالتعليم، والصحة، والامن والدفاع، والبنية التحتية، وتنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة، وتغطية التزاماتها المالية الأخرى (شاكور وعطية، 2019، 176).
- خامساً: أهداف العوائد الضريبية: للعوائد الضريبية اهداف مالية واجتماعية واقتصادية كثيرة تتمثل فيما يلي (عايش، 2020، 269) و (Albajjari et al., 2024, 79)
1. تمويل الخدمات العامة: إذ يتم استخدام العوائد الضريبية في تمويل الخدمات التي يحتاجها المواطنون كالصحة والتعليم والنقل والامن.
 2. تحقيق التنمية الاقتصادية: إذ تسهم الضرائب في تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية كالطرق والمطارات والموانئ التي تعزز من نمو الاقتصاد الوطني.
 3. إعادة توزيع الثروة: إذ يمكن للحكومات من خلال فرض ضرائب تصاعديّة من تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمع.
 4. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إذ تساعد العوائد الضريبية وبشكل كبير في تقليل العجز في الموازنة مما يدعم استقرار الاقتصاد ويحسن من قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية.
 5. تعزيز الاستقلال المالي للدولة: إذ يمكن للحكومات، بفضل العوائد الضريبية، تقليل الاعتماد على القروض أو المساعدات الخارجية وهذا ما يعزز من الاستقلال المالي للدولة.
 6. تشجيع الالتزام والمواطنة: إذ يعد النظام الضريبي أحد أسس العلاقة بين المواطن والدولة وبالتالي يعزز من الشعور بالمسؤولية والمساهمة في بناء المجتمع.

سادساً: التحديات التي تواجه النظام الضريبي: إن النظام الضريبي في أي بلد ومنها بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على فعاليته وكفاءته في تحصيل الإيرادات وتمويل الخدمات العامة، ومن هذه التحديات ما يلي (العمرى والزهيرى، 2016، 318-320):

1. التهرب الضريبي: يعد التهرب الضريبي من أكبر التحديات التي يواجهها النظام الضريبي وذلك من خلال التلاعب بالبيانات المالية إذ يتم التهرب من دفع الضرائب عبر الأساليب القانونية وغير القانونية وبالتالي يؤدي التهرب إلى نقص كبير في الإيرادات التي تحتاجها الحكومات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. التعقيد في النظام الضريبي: في بعض البلدان قد يكون النظام الضريبي معقداً بسبب القوانين واللوائح المتعددة والمتغيرة، وهذا التعقيد يشمل التعليمات التي تخص ضرائب مختلفة كضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الشركات مما يؤدي إلى صعوبة في الفهم من قبل الأفراد والشركات على حد سواء وهذا ما يزيد من احتمال حدوث أخطاء مقصودة وغير مقصودة في الالتزام الضريبي.
3. الشفافية والمساءلة في الأداء الضريبي: ان عدم وجود آليات شفافة لضمان تطبيق الضرائب ومساءلة المسؤولين يؤثر سلباً على كفاءة النظام الضريبي في أي بلد، وبالتالي يؤدي إلى الفساد الإداري ويضعف ثقة المواطنين في النظام الضريبي وهذا يؤدي إلى تقليل التزامهم بالدفع.
4. النفقات الضريبية: في بعض البلدان قد تكون نفقات التحصيلات الضريبية أعلى من الإيرادات الضريبية مما يجعل من النظام الضريبي غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية وهذا يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه النظام الضريبي في أي بلد.
5. التحديات التكنولوجية (العولمة): ان التقدم التكنولوجي السريع يؤدي إلى ظهور أساليب جديدة للتحايل على تعليمات النظام الضريبي كالتجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت، مما يخلق صعوبة في تتبع الإيرادات الخاضعة للضريبة، ومن جهة أخرى ان ضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة في الأنظمة الضريبية سيؤدي إلى صعوبة السيطرة على جميع الضرائب بفاعلية وكفاءة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة (Ntamatungiro, 2004) والموسومة "الاستدامة المالية في البلدان المثقلة بالديون التي تعتمد على الموارد غير المتجددة: حالة الغابون"، تهدف الدراسة إلى تحليل الاستدامة المالية في اقتصاد دولة الغابون والتي تتسم بالاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة وبالهشاشة المالية، وباستخدام الأسلوب التحليلي للقيود الزمني للموازنة توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المؤشرات التقليدية تشير إلى أنه منذ عام 1994 فإن الغابون قد حققت تقدماً نحو المالية العامة ومع التحول من السياسات السابقة المسيرة للدورة الاقتصادية فإن الوضع المالي هشاً خاصة في ظل التراجع المتوقع في إنتاج النفط. وعليه من الممكن إنشاء ما يعرف بصندوق الثروة السيادي والذي يساعد في مواجهة تقلبات العوائد النفطية والسماح باستبدال الموارد النفطية الناضبة بموارد غير نفطية قابلة للتداول والانتاج مع مرور الوقت.
2. دراسة (Akanbi, 2015) والموسومة "استدامة السياسة المالية في اقتصاد غني بالنفط: حالة نيجيريا"، تهدف الدراسة إلى عزل الإيرادات النفطية عن الإيرادات غير النفطية نتيجة التأثير الكبير للإيرادات النفطية في الاقتصاد النيجيري؛ إذ ركز الباحثون في دراسة استدامة السياسة المالية في نيجيريا للمدة (1970-2011) على تقسيم الاقتصاد النيجيري إلى قطاعات نفطية وغير نفطية وحاولوا التحقق في استدامة السياسة المالية على أساس مدى استجابة الميزانية الأولية للحكومة للتغيرات في مستويات العجز والديون، وباستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن-جليليسس فقد توصلت الدراسة

إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الحكومة تستجيب لأهداف العجز أكثر من أهداف الديون ومع ذلك يختلف هذا في القطاع غير النفطي؛ إذ أن إجراءات السياسة المالية للحكومة لا تستجيب باستمرار لأهداف العجز أو الديون، كما أظهرت النتائج أن القطاع النفطي له استدامة مالية قوية على مر السنين في حين أن القطاع غير النفطي له سياسة مالية غير مستدامة.

3. دراسة (المحمدي والحسني، 2018) والموسومة "الاستدامة المالية في العراق في ظل انخفاض اسعار النفط للمدة (2003-2015) الواقع والحلول"، تهدف الدراسة إلى قياس الاستدامة المالية وتشخيص الوضع الراهن لأداء المالية العامة للمدة (2003-2015) وتحديد أوجه الاختلالات والتحديات التي تحد من استدامة المالية العامة، وباستخدام الأسلوب الوصفي والقياسي من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن-جيبلس فقد توصلت الدراسة في جانبها الوصفي إلى أن الإيرادات النفطية تشكل الحصة الأكبر في تمويل الموازنة العراقية مقابل تراجع الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، وهذا ما يدل على هيمنة القطاع النفطي في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي. أما في جانبها القياسي فقد اثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك لسلسلي الإيرادات والنفقات العامة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وهذا ما يشير إلى أن النفقات العامة ستكون مرتبطة بالإيرادات ولن تتعداها بنحو يقود إلى حدوث العسر المالي.
4. دراسة (العقراوي والعركوب، 2023) والموسومة "الاستدامة المالية بين ثبات العوائد الضريبية وتطور الإنفاق الحكومي لدول مختارة للمدة (2004-2021) مع إشارة خاصة للعراق"، تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات المالية والاقتصادية في الاستدامة المالية لمجموعة من البلدان العربية والناشئة والمتقدمة مع إشارة للعراق، وباستخدام اختبار التكامل المشترك لبيدروني ومقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) والمتاحة في أنموذج البانل الديناميكي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة طردية ومعنوية في البلدان العربية المختارة بين كل من الإيرادات الضريبية والإنفاق العام والدين العام والاستثمار الكلي) وعجز الموازنة العامة، ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين مؤشر السيطرة على الفساد وعجز الموازنة العامة. أما بالنسبة للبلدان الناشئة فقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين (الإيرادات الضريبية مؤشر السيطرة على الفساد) وعجز الموازنة العامة، ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين (الإنفاق الحكومي العام والدين الحكومي العام) وعجز الموازنة العامة، وعدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الكلي وعجز الموازنة العامة.

المبحث الثالث: قياس أثر متغيرات الدراسة في الاستدامة المالية لبعض بلدان مجلس التعاون

الخليجي مع إشارة للعراق للمدة (2004-2022)*

أولاً: توصيف أنموذج البحث:

يتم في هذه الخطوة التعريف وتحديد متغيرات البحث التي سيتضمنها الأنموذج القياسي، وعليه فأن الشكل الدالي للأنموذج ستكون بالشكل الآتي:

$$DEF = F (DEB, TAX, GOR, NRR, SPM) \dots\dots\dots(1)$$

إذإن:

* (Note): تشير كل من (***، **، *، N.S) إلى مستوى معنوية (1%، 5%، 10، عدم المعنوية) على التوالي.
* (Note): جميع الجداول والاشكال البيانية من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews-13).

DEF: المتغير المعتمد، والمتمثل بالاستدامة المالية؛ والذي تم التعبير عنه بصافي الموازنة العامة (العجز و/أو الفائض في الموازنة العامة % من إجمالي الناتج المحلي).

DEP: إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي).

TAX: إجمالي الإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي).

GOR: إجمالي الإيرادات الأخرى، غير الضريبية وغير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي).

NRR: إجمالي إيرادات الموارد الطبيعية؛ والمتمثلة بإيرادات الموارد النفطية والغاز الطبيعي والفحم بنوعيه الحجري والقاري وإيرادات المعادن والغابات (% من إجمالي الناتج المحلي).

SPM: إجمالي الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي).

ثانياً: أنموذج البحث المستخدم في القياس:

اقترح بيساران وآخرون في عام 1999 مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMG) وهي طريقة تجمع بين كل من مقدر وسط المجموعة (MGE)، والتي تسمح بتفاوت أو اختلاف كل معالم الأنموذج، وبين طريقة التقدير المدمجة التقليدية (Pooled Estimation). وتفرض هذه الطريقة قيد التجانس على المعالم في الأجل الطويل أي انها تسمح بتفاوت معالم الأجل القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ (حسين وعبدالله، 2022، 102).

وعليه، ومن الشكل الدالي رقم (1)، فإن تقدير أنموذج البنابل الديناميكي باستخدام مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMG)، وعليه فإن الصيغة القياسية لأنموذج الاستدامة المالية سيأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta(\text{DEF}_i)_t = \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j^i \Delta(\text{DEF}_i)_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j^i \Delta(\text{X}_i)_{t-j} + \varphi^i [(\text{DEF}_i)_{t-1} - \{\beta_0^i + \beta_1^i (\text{X}_i)_{t-1}\}] + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

$i=1, 2, \dots, (5) ; t=1, 2, \dots, 19$

إذإن:

Δ : الفروق لمتغيرات الأنموذج، i and t : البلدان والمدة الزمنية على التوالي، p : عدد فترات التأخير الزمني، γ : المتغير المعتمد، والمتمثل بالاستدامة المالية، X : المتغيرات المستقلة التي تم ذكرها آنفاً في الصيغة الرياضية رقم (1)، δ and γ : معاملات العلاقة على الأجل القصير؛ وهي المسؤولة عن وجود العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات البحث المتباطئة، β : معالم العلاقة في الأجل الطويل؛ والتي يمكن من خلالها التوصل إلى ما يعرف بمعادلة التكامل المشترك، φ : معامل تصحيح الخطأ (ECF)؛ والذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف نحو توازن الأجل الطويل بعد حدوث خلل أو اضطراب ويشترط أن يكون قيمة معنوية وأقل من (-1)؛ وذلك من أجل أن يكون هناك إمكانية من العودة إلى الوضع التوازني، ε_{it} : حد الخطأ العشوائي للأنموذج.

ثالثاً: تقدير معالم الأنموذج وتفسير النتائج:

1. اختبار اعتمادية المقاطع العرضية:

يلاحظ من جدول (1)، أن القيمة الاحصائية للاختبار قد بلغت (-0.156) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)؛ وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات الأنموذج، وعليه سوف نلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن، لن وشو.

جدول (1): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية لبواقي الأنموذج

Cross-Section Dependence Test	
Test	Stat.
Pesaran CD	-0.156131
Prob.	0.8759 ^{N.S}

2. اختبارات استقرارية بيانات البانل لمتغيرات الأنموذج:

يلاحظ من جدول (2)، أن المتغير المعتمد والمتغير المستقل الخامس قد ظهرا غير مستقرين في المستوى، وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات تمتلك جذر الوحدة؛ وذلك لأن قيم (t) المحسوبة عند مستوى معنوية أكبر من (5%). أما باقي متغيرات البحث قد ظهرت مستقرة في المستوى مما يعني أن هذين المتغيرات لا يحتوي على جذر وحدة، وبهذا تكون نتيجة الاختبار هو أن متغيرات الأنموذج متكاملة من الدرجة صفر (0) والدرجة الأولى (1).

جدول (2): نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل

Levin, Lin & Chu Test							
Series	At Level			At First Difference			Decision
	Individual Intercept	Individual Intercept and Trend	None	Individual Intercept	Individual Intercept and Trend	None	
DEF	0.00205	-0.47983	-3.47875	-6.89543	-4.63386	-9.66850	I(1)
Prob.	0.5008 ^{N.S}	0.3157 ^{N.S}	0.0003***	0.0000***	0.0000***	0.0000***	
DEB	-3.41771	-6.97401	-0.56477	-5.05980	-1.67308	-6.25646	I(0)
Prob.	0.0003***	0.0000***	0.2861 ^{N.S}	0.0000***	0.0472**	0.0000***	
TAX	-3.04520	-5.85103	-0.86520	-9.97845	-7.44946	-11.2696	I(0)
Prob.	0.0012***	0.0000***	0.1935 ^{N.S}	0.0000***	0.0000***	0.0000***	
GOR	-2.14764	-2.24920	-3.08099	-5.92814	-4.74965	-9.98603	I(0)
Prob.	0.0159**	0.0122**	0.0010***	0.0000***	0.0000***	0.0000***	
NRR	-1.96879	3.51885	-1.89441	-9.14262	-7.22976	-9.89480	I(0)
Prob.	0.0000***	0.0002***	0.0291**	0.0000***	0.0000***	0.0000	
SPM	-0.14667	-1.15002	-1.32531	-8.26397	-8.02210	-10.2771	I(1)
Prob.	0.4417 ^{N.S}	0.8749 ^{N.S}	0.0925*	0.0000***	0.0000***	0.0000***	

3. اختبارات التكامل المشترك:

يلاحظ من جدول (3)، أن هناك خمسة من مجموع سبعة إحصائيات لاختبار بيدروني (Pedroni) قد ظهرت عند مستوى معنوية أقل من (5%) وهذا ما يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك، بمعنى آخر أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

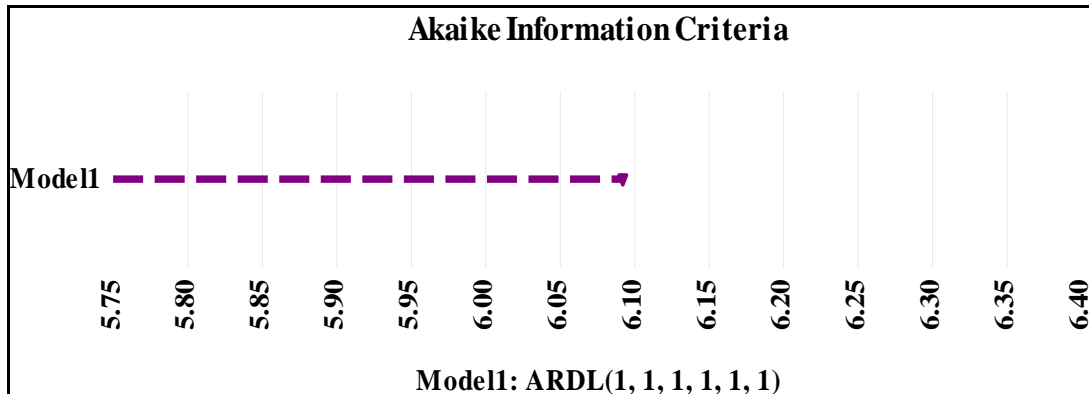
جدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: DEF DEB TAX GOR NRR SPM				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Stat.	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.694073	0.7562 ^{N.S}	-1.676174	0.9531 ^{N.S}
Panel rho-Statistic	-0.047742	0.4810 ^{N.S}	0.347659	0.6360 ^{N.S}
Panel PP-Statistic	-7.611083	0.0000***	-7.678406	0.0000***
Panel ADF-Statistic	-7.722546	0.0000***	-7.028066	0.0000***
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Stat.	Prob.		
Group rho-Statistic	0.808869	0.7907 ^{N.S}		
Group PP-Statistic	-9.837074	0.0000***		
Group ADF-Statistic	-9.132633	0.0000***		

4. تحديد فترة الإبطاء المثلى:

يلاحظ من جدول (4)، وبناءً على معيار أكايك (AIC)، فإن هيكل أنموذج (ARDL) المتباطئ للمتغيرات الذي سيتم اختياره عند تطبيق مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) هو (1, 1, 1, 1, 1, 1)، والشكل (1) يوضح ذلك:

شكل (1): نتائج فترات الإبطاء المثلى للأنموذج وفق معيار أكايك



5. تقدير المعلمات باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMGE):

يوضح جدول (4) أدناه نتائج معامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الأجل القصير والطويل الأنموذج، إذ جاءت هذه النتائج متباينة ويمكن تفسيرها كما يلي:

✓ أظهرت العلاقة المقدره بأن قيمة معامل تصحيح الخطأ قد بلغت (-0.890748) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من (-1)، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بمعنى أن (89%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الأجل القصير بين صافي الموازنة العامة وبين المتغيرات المستقلة في فترة ما يتم تصحيحها بعد سنة وشهر واحد تقريباً ليقترب من التوازن في الأجل الطويل $\{1.12 \cong 1.1 = 0.890748/1\}$.

✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية في الأجل القصير والطويل بين إجمالي الدين العام وصافي الموازنة العامة، أي أن زيادة الدين العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض صافي الموازنة العامة (زيادة العجز) بنسبة (0.206%) في الأجل القصير وبنسبة (0.177%) في الأجل الطويل. ويعزى ذلك إلى أن زيادة مدفوعات الفائدة المترتبة على الدين فضلاً عن التزايد المستمر في اللجوء إليه سيشكل عبء كبير موارد الحكومات. ففي المدى الطويل، إذا لم تكن الحكومة قادرة على تحسين الإيرادات أو تقليل الإنفاق العام بشكل مستدام، فإن الدين قد يصبح عبء اقتصادي يهدد الاستقرار المالي وبالتالي تفاقم مشكلة العجز في الموازنة.

✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية في الأجل القصير بين إجمالي الإيرادات الضريبية وصافي الموازنة العامة، أي أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض صافي الموازنة العامة (زيادة العجز) بنسبة (1.907%). أما في الأجل الطويل فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية عند مستوى معنوية (1%)، أي أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة صافي الموازنة العامة (انخفاض العجز) بنسبة (3.466%)؛ ويعزى ذلك إلى أنه في الأجل الطويل يمكن أن تسهم الإصلاحات الضريبية وتطبيق أنظمة وتقنيات أكثر كفاءة في إدارة الضرائب إلى التخفيف من حدة العجز في الموازنة.

✓ وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل فقط بين إجمالي الإيرادات الأخرى وصافي الموازنة العامة، أي أن زيادة الإيرادات الأخرى بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة صافي الموازنة العامة (انخفاض العجز) بنسبة (3.171%)، ويعزى ذلك إلى أن تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية وغير الضريبية وأهمها (الرسوم الجمركية، والغرامات، والاتاوات، وصناديق الثروة السيادية، والإيرادات المتحصلة من قطاعات أخرى كالسياحة والدومين) يمكن أن تضمن استقراراً في الإيرادات العامة وتعزيز من قدرة حكومات البلدان عينة الدراسة على تحقيق توازن مالي في الأجل الطويل وبالتالي تقليل حدة التأثير من التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي تقليل العجز في الموازنة العامة.

✓ وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل فقط بين إجمالي إيرادات الموارد الطبيعية وصافي الموازنة العامة، أي أن زيادة إيرادات الموارد الطبيعية بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة صافي الموازنة العامة (انخفاض العجز) بنسبة (1.379%). ويعزى ذلك إلى أن زيادة إيرادات النفط والغاز الطبيعي والمناجم والغابات وغيرها يحسن الأوضاع المالية للبلدان عينة الدراسة وبالتالي تحقيق فائض في الموازنة العامة.

✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية في الأجل القصير فقط بين الإنفاق العسكري وصافي الموازنة العامة، أي أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض صافي الموازنة العامة (زيادة العجز) بنسبة (2.390%)؛ ويعزى ذلك إلى أن الإنفاق العسكري والمتمثل بدفع رواتب العسكريين، وشراء وصيانة المعدات والبنية التحتية للمرافق العسكرية يتطلب موارد مالية ضخمة وعليه فأن حكومات هذه البلدان يتوجب عليها وخاصة في الأجل القصير زيادة الإنفاق العام وهذا ما سيؤدي إلى رفع مستويات العجز في الموازنة إذ لم يكن هنالك زيادة مرافقة في الإيرادات العامة، وفي حالة حدوث انخفاض في أسعار النفط فأن الإيرادات العامة تكون غير قادرة على تغطية الإنفاق العسكري، بمعنى آخر أن الكثافة العالية والطبيعة طويلة الأجل التي يتسم بها الإنفاق العسكري تؤدي إلى ارتفاع العجز في موازنات البلدان عينة البحث.

✓ للحد الثابت (حد القطع) علاقة عكسية ومعنوية مع صافي الموازنة العامة، بمعنى أنه عندما تكون متغيرات البحث كافة مساوية للصفر فإن صافي الموازنة العامة سينخفض إلى (59.359%) تقريباً.

جدول (4): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للأنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEB	-0.116728	0.014765	-7.905824	0.0000***
TAX	3.465778	0.376326	9.209516	0.0000***
GOR	3.170586	0.508199	6.238866	0.0000***
NRR	1.378660	0.088153	15.63945	0.0000***
SPM	0.091848	0.266156	0.345089	0.7313 ^{N.S}
Short Run Equation				
ECF*	-0.890748	0.248811	-3.580019	0.0007***
D(DEB)	-0.205982	0.103448	-1.991171	0.0514*
D(TAX)	-1.906965	1.016299	-1.876381	0.0659*
D(GOR)	-0.244419	0.550242	-0.444202	0.6586 ^{N.S}
D(NRR)	-0.329212	0.255149	-1.290272	0.2024 ^{N.S}
D(SPM)	-2.390320	0.691015	-3.459145	0.0011***
C	-59.35926	18.59160	-3.192799	0.0023***
(*): Error Correction Form.				

6. اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الأنموذج:

يلاحظ من جدول (5)، اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الأنموذج إذ أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

- ✓ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين (DEB and DEF)، بمعنى أن كلا من إجمالي الدين العام وصافي الموازنة العامة يتسبب أحدهما بالآخر.
- ✓ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين (TAX and DEB)، بمعنى أن كلا من إجمالي الإيرادات الضريبية وإجمالي الدين العام يتسبب أحدهما بالآخر.
- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من (GOR and NRR) و (DEB)، بمعنى أن كل من إجمالي الإيرادات الأخرى وإجمالي إيرادات الموارد الطبيعية يتسببان بإجمالي الدين العام.
- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين (SPM and DEB)، بمعنى أن الإنفاق العسكري يتسبب بإجمالي الدين العام.
- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين (GOR and TAX)، بمعنى أن إجمالي الإيرادات الأخرى تتسبب بإجمالي الإيرادات الضريبية.
- ✓ عدم وجود علاقة سببية بين باقي متغيرات الأنموذج، كون أن القيمة الاحصائية الخاصة بالاختبار لهذه المتغيرات عند مستوى معنوية أكبر من (5%).

جدول (5): اختبار العلاقات السببية بين متغيرات النموذج

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests			
Sample: 2004 2022			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
DEB does not homogeneously cause DEF	2.66953	1.84104	0.0656*
DEF does not homogeneously cause DEB	6.39289	6.36365	0.0000***
TAX does not homogeneously cause DEF	0.66976	-0.58800	0.5565 ^{N.S}
DEF does not homogeneously cause TAX	1.42108	0.32460	0.7455 ^{N.S}
GOR does not homogeneously cause DEF	1.42930	0.33458	0.7379 ^{N.S}
DEF does not homogeneously cause GOR	1.50951	0.43201	0.6657 ^{N.S}
NRR does not homogeneously cause DEF	1.35592	0.24545	0.8061 ^{N.S}
DEF does not homogeneously cause NRR	1.73555	0.70657	0.4798 ^{N.S}
SPM does not homogeneously cause DEF	1.42250	0.32632	0.7442 ^{N.S}
DEF does not homogeneously cause SPM	1.94314	0.95873	0.3377 ^{N.S}
TAX does not homogeneously cause DEB	7.60804	7.83964	0.0000***
DEB does not homogeneously cause TAX	2.71304	1.89389	0.0582*
GOR does not homogeneously cause DEB	3.20138	2.48706	0.0129**
DEB does not homogeneously cause GOR	1.73483	0.70570	0.4804 ^{N.S}
NRR does not homogeneously cause DEB	8.98833	9.51623	0.0000***
DEB does not homogeneously cause NRR	2.02591	1.05926	0.2895 ^{N.S}
SPM does not homogeneously cause DEB	2.35073	1.45381	0.1460 ^{N.S}
DEB does not homogeneously cause SPM	3.43861	2.77521	0.0055***
GOR does not homogeneously cause TAX	3.04199	2.29346	0.0218**
TAX does not homogeneously cause GOR	0.67040	-0.58722	0.5571 ^{N.S}
NRR does not homogeneously cause TAX	2.46409	1.59150	0.1115 ^{N.S}
TAX does not homogeneously cause NRR	1.53279	0.46028	0.6453 ^{N.S}
SPM does not homogeneously cause TAX	0.72927	-0.51572	0.6061 ^{N.S}
TAX does not homogeneously cause SPM	1.62622	0.57378	0.5661 ^{N.S}
NRR does not homogeneously cause GOR	1.36347	0.25463	0.7990 ^{N.S}
GOR does not homogeneously cause NRR	2.36690	1.47345	0.1406 ^{N.S}
SPM does not homogeneously cause GOR	2.33128	1.43018	0.1527 ^{N.S}
GOR does not homogeneously cause SPM	0.94883	-0.24902	0.8033 ^{N.S}
SPM does not homogeneously cause NRR	0.78537	-0.44757	0.6545 ^{N.S}
NRR does not homogeneously cause SPM	1.80049	0.78545	0.4322 ^{N.S}

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

1. أظهر اختبار الاعتمادية للمقاطع العرضية إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات النموذج، وعليه سنلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن-لن وشو.
2. أظهر اختبار بيدروني وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة، أي إن متغيرات البحث في البلدان المختارة تتجه معاً نحو التوازن في الأجل الطويل.
3. أظهرت نتائج التقدير، وفق مقدر وسط المجموعة المدمجة (Dynamic Panel ARDL -PMG) وفي كلا الأجلين، إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن قيمة معامل تصحيح الخطأ قد بلغت (-0.890748) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من (-1)، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بمعنى أن (89%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الأجل القصير بين صافي الموازنة العامة وبين المتغيرات المستقلة في فترة ما يتم تصحيحها بعد ستة أشهر تقريباً ليقترّب من التوازن في الأجل الطويل. كما توصلت النتائج إلى أنه في الأجل الطويل كان المتغير الأكثر تأثيراً في الاستدامة المالية (صافي الموازنة العامة) هو الإيرادات الضريبية وبنسبة (3.466%)، أما في الأجل القصير فكان المتغير الأكثر تأثيراً هو الإنفاق العسكري وبنسبة (2.390%).
4. أن الإيرادات النفطية تسهم بما يقارب نسبة (90%) من جانب الإيرادات العامة في موازنات البلدان المختارة وهذا ما يجعل اقتصاديات هذه البلدان أكثر عرضة للصدمات الخارجية الحاصلة في الأسواق العالمية وهذا ما ينتج عنه انخفاض في الإيرادات العامة وبالتالي زيادة العجز في موازنتها.
5. أن ضعف التحصيل الضريبي من ناحية وضعف كفاءة الأجهزة الضريبية والوعي الضريبي وانتشار الفساد من ناحية ثانية فضلاً عن ضعف مصادر التنوع في الحصول على الإيرادات من ناحية ثالثة، أدى ذلك إلى التوسع في حجم الدين العام من خلال الحصول على القروض وخاصة الخارجية منها.
6. تعاني البلدان المختارة من فرط في الإنفاق فضلاً عن التوجيه غير السليم لأغلب الأنشطة وهذا ما نتج عنه حدوث عجز هيكلية وبالتالي ضغوط في الموازنة العامة نتيجة لضخامة الإنفاق الجاري كالرواتب والأجور.
7. أن زيادة الإيرادات الأخرى من خلال تنوع مصادر الإيرادات، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية يمكن أن تحقق استقرار مالي يعمل على تقليل الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، إذ تعد أساساً في استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي ك رؤية السعودية 2030 أو رؤية الإمارات 2021، من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية، وبالتالي يمكن لهذه الإيرادات العامة أن تسهم في تحقيق نمو مستدام في الأجل الطويل والتقليل من الحاجة إلى الاقتراض وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية.

المقترحات:

1. تقليل الاعتماد على إيرادات القطاع النفطي من خلال رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وأهمها القطاع الزراعي والصناعي؛ وذلك لما لها من ارتباطات أمامية وخلفية لقطاعات اقتصادية مختلفة وهذا ما سينتج عنه من استغلال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي تقليل اللجوء إلى الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي فضلاً عن رفق الموازنة العامة بإيرادات تسهم في تلبية احتياجات الأجيال في المستقبل من خلال قيام الحكومات باستخدام الفائض في الاستثمار في مشاريع تنموية كتطوير الصناعات غير النفطية، مما يسهم في تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط في المستقبل.
2. على حكومات البلدان المختارة والعراق على وجه الخصوص القيام بوضع سياسة لترشيد الإنفاق العام غير المنتج الذي لا يكون له مساهمة فعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
3. الشروع في تأسيس صناديق الثروة السيادية وخاصة في بعض البلدان المختارة التي لم تخطى هذه الخطى وذلك من أجل مواجهة الأزمات المالية فضلاً عن توجيه الفائض منها في مشاريع استثمارية ذات كفاءة اقتصادية ومالية مستقبلية.
4. تخفيف الاعتماد على الدين العام في تمويل العجز، إلا في الحالات التي يعجز فيها الاقتصاد عن تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإيرادات الضريبية، لأن الوصول إلى مستويات مرتفعة من الدين العام سوف يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص ومن ثم انخفاض مستوى الادخارات التي تعني انخفاض الاستثمارات، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم التمويل مرة أخرى عن طريق الدين العام والتي تُنتج عنها في نهاية المطاف أزمة في المديونية. ففي بعض البلدان المختارة في البحث وخاصة العراق، عليها الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري والأنشطة غير الرسمية فضلاً عن تطوير كفاءة أجهزتها الضريبية ونشر الوعي الضريبي.

قائمة المصادر العربية والإنكليزية

1. البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية للسنوات (2004-2024)، القطاع المالي والنقدي، بغداد، العراق.
2. حسين، أحمد إبراهيم وعبدالله، هاشم محمد، 2022، فاعلية أدوات السياسة المالية لمعالجة الخلل في عجز الموازنة العامة لبلدان نامية مختارة للمدة (2002-2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 58، الجزء 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق.
3. حليوص، امينة عبدالاله، 2022، تنوع الإيرادات وأثرها في الاستدامة المالية للمصارف دراسة لعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 7، وزارة المالية، بغداد، العراق.
4. شاكر، علي غانم وعطية، كرار حاتم، 2019، أثر الوعي الضريبي في زيادة العوائد الضريبية دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المثنى، العراق.
5. عايش، عروبة معين، 2020، أثر تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم (26) لسنة 2019 على حجم الإيرادات الضريبية بحث تطبيقي على عينة من الجامعات الحكومية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 52، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
6. عبدالله، علي خالد والشمري، مايع شبيب، 2020، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة 2003-2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 35، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، واسط، العراق.
7. العبدلي، عابد بن عابد، 2010، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.
8. عبيد، باسم خميس، 2017، تقدير اثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2015، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق.
9. العقراوي، هوكر عبد العزيز والعركوب، هاشم محمد عبدالله، 2023، الاستدامة المالية بين ثبات العوائد الضريبية وتطور الإنفاق الحكومي لدول مختارة للمدة (2004-2021) مع اشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.
10. العمري، عمرو هشام محمد والزهيري، محمد سلمان عبود، 2016، اصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لاستقرار العوائد المالية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 13، العدد 56، الجامعة المستنصرية، العراق، بغداد.
11. العتزي، سعدون حسين فرحان واللهبي، احمد محمد رجي، 2024، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الدين العام وسعر الصرف في عدد من الدول النامية لمدة 1990-2019، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 1، الجزء 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، الأنبار، العراق.
12. كاظم، بيداء جواد ومحمد، علاء جاسم، 2023، قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2022، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 46، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، واسط، العراق.
13. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2021، نقص السيولة وارتفاع الدين عقبات في مسار التعافي في المنطقة العربية، بيروت، لبنان.
14. المحمدي، محمد رحيم سالم والحسني، عبادة سعيد حسين، 2018، الاستدامة المالية في العراق في ظل انخفاض اسعار النفط للمدة (2003-2015) الواقع والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، الأنبار، العراق.

15. المشهداني، بشرى نجم عبدالله وياسين، سناء أحمد، وإبراهيم، سحر طلال، 2023، مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 48، العدد 140، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
16. اليساري، ميثم خضير جواد والحسناوي، باسمه نياز محسن، 2019، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2016، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 59، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
17. Akanbi, O. A., 2004 ,Sustainability of fiscal policy in an oil-rich economy: the case of Nigeria. African Journal of Economics and Management Studies, Vol6 No. 4.
18. Albajjari, A., Abdul-Majeed, A., & Albana, M. (2024). THE IMPACT OF FISCAL POLICY TOOLS ON AGRICULTURAL PRODUCTION: TÜRKIYE AS A MODEL. Mesopotamia Journal of Agriculture, 52(4).
19. Albana, Mohammed Najeeb, 2023, Food Security and The Current Situation in Iraq, NTU Journal for Administrative and Human Sciences, 3(4), Northern Technical University.
20. Fleisher, Shakti, 2017, Continuous Adaptation :Financial Sustainability for Global Nonprofit Startup, Capstone Research, Report Submitted in Partial.
21. International Monetary Fund, 2024, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.
22. Ntamatungior, Joseph, 2004, Fiscal sustainability in heavily indebted countries that depend on nonrenewable resources: The case of Gabon, IMF Working Paper, African Department, Washington, D.C., USA.
23. Pesaran M, Shin Y and Smith, R.P, (2001) Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Economic, Vol. 16, Elsevier, Amsterdam, Netherlands.
24. Pesaran M, Shin Y, 1999, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis. In: Strom S (ed) Econometrics and Economic Theory in The 20th Century, The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambridge University Press, Cambridge.
25. Sharma, Dipendra Babu, 2021, Public Debt and Economic Growth In Nepal, MA, Central Department of Economics, Tribhuvan University, T.U. Kirtipur, Kathmandu, Nepal.
26. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2024, Military Expenditure Data base, Stockholm, Sweden.
27. World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA.